

2012

إدارة المعرفة في محاكم دبي

الرؤية:

الوصول إلى الحكمة في عمل المحاكم.

الرسالة:

إدارة المعرفة بكفاءة وإبداع تعزيزاً
لقدراتنا التنافسية نحو تحقيق الريادة
في عمل المحاكم.

كلمة المدير العام

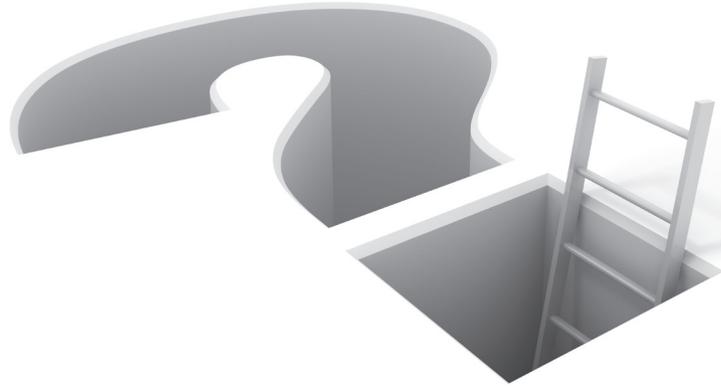
بناء مجتمع معرفي هو الغاية التي تتطلع إليها محاكم دبي من اهتمامها بمفهوم إدارة المعرفة. فالمجتمع المعرفي الذي نتطلع إليه في محاكم دبي هو المجتمع الذي تحظى فيه المعرفة بالاهتمام والعناية ذاتها التي تحظى بها الموارد التقليدية في العمل الإداري الناجح وهي الموارد المالية والمادية والبشرية.

المعرفة لا تختلف عن هذه الموارد من حيث الأهمية والتأثير في نجاح العمليات الإدارية من أجل تحقيق الأهداف المرجوة للمنظمة، ولكنها تختلف عن تلك الموارد في كون إدارتها تقتضي وعياً وأساليب وحتى أدوات خاصة.

ولا يمكن إدارة المعرفة بالأسلوب ذاته الذي تدار به الموارد الإدارية الأخرى، وهذه الحقيقة الأولية يجب التسليم بها لتكون البداية صحيحة في التعامل مع هذا المورد المهم.. الإبداع والطرق الخلاقة هما السبيل الوحيد للتعامل الناجح مع المعرفة المؤسسية وعلى



د. أحمد سعيد بن هزيم السويدي
مدير عام محاكم دبي





وتشجيع الابتكار في إدارة المعرفة في عمل المحاكم وعدم الوقوف عند التحديات المالية أو المادية التي قد تحول دون توفير بعض المتطلبات في هذا الشأن. في الختام، نحن نتطلع بكثير من الثقة، ويحدونا الأمل بأن اهتمامنا المؤسساتي بالمعرفة، كما أنه يظهر ويعتبر مؤشراً على مستوى الوعي الذي تتميز به محاكم دبي، فإن هذا الاهتمام سيكون له أثره ونتائج في تعزيز القدرات التنافسية لمحاكم دبي مقارنة بالأجهزة القضائية في مختلف دول العالم.

سبيل المثال، يشير الكثيرون - من منظرين وممارسين في هذا المجال - إلى الوسائل الإلكترونية كأداة مثالية لإدارة المعرفة. وإن كنا نتفق مع هذا الرأي بصورة أولية إلا أننا لا نظن بأن الوسائل الإلكترونية يمكن أن تكفل الشمولية المطلوبة لإدارة هذا المورد المهم أو أن تغني عن ضرورة استخدام وسائل متعددة ومتنوعة في الوقت ذاته لضمان تحقيق نتائج قياسية في هذا المجال. في محاكم دبي تركز استراتيجيتنا في إدارة المعرفة على مرتكزات أساسية:

في مقدمتها قناعتنا بأهمية هذا المورد في عمل المحاكم باعتباره عملاً ذات طبيعة معرفية، والمعرفة فيه عنصر حيوي يحدد مستوى الأداء والنتائج في جميع قطاعاته. والمرتكز الثاني هو أن المعرفة في عمل المحاكم يجب أن تدار عبر ثقافة مؤسسية تتعدد فيها الوسائل والأدوات وتتلاءم مع الظروف التنظيمية التي تحيط بالمعرفة محل الاهتمام وليس فقط عبر نظام موتور أياً كان نوعه أو تطوره. أما المرتكز الثالث والأكثر أهمية فهو الحرص على الإبداع

وفق الله الجميع لما فيه
خير ورفعته دولة الإمارات العربية المتحدة،
والله ولي التوفيق..



تمهيد مفهوم إدارة المعرفة

بعناصر بيئته الطبيعية والثقافية والاجتماعية والمهنية .. إلخ. وعندما انطلقت الثورة المعرفية منذ اختشاف الطباعة في القرن الرابع عشر للميلاد أصبحت المعلومة أكثر تداولاً، وتيسرت عملية البحث والاطلاع بشكل أفضل، وكان لذلك الأثر البالغ في ارتقاء وتطور البشرية. ومع التفجر الكمي للبيانات والمعلومات خلال القرن

جبل الإنسان على حب الاستطلاع، وهذا أمر مهم ليتمكن من العيش بين الظواهر والأشياء التي أحاطها الخالق به، وتسخيرها لمنفعته، وتجنب أخطارها. فالمعرفة لا تقتصر على جانبٍ معين من جوانب حياة الإنسان، وإنما تشمل كل ما يحيط بالإنسان وجميع ما يتصل به. فمنها ما يتعلق بتكوينه البيولوجي والنفسي، ومنها ما يتصل



خاضها الموظفون، أما النوع الثاني فهو المعرفة الصريحة وهو ما يتم توثيقه وتدوينه ونشره من تجارب وقرارات وسياسات وتقارير، إضافة إلى الأدلة والدوريات والكتب والمراجع والمؤلفات. فإدارة المعرفة تساعد المنظمات في الحصول على فهم معمق من خلال خبراتها الذاتية. كما تساعد بعض فعاليات إدارة المعرفة في تركيز اهتمام المنظمة على استخلاص وتخزين واستخدام المعرفة لأغراض، مثل حل المشكلات والتعلم الديناميكي والتخطيط الاستراتيجي وصناعة القرارات. كما أنها تحمي الموارد الذهنية من الاندثار، وتضيف إلى ذكاء المنظمة، وتتيح مرونة أكبر في إدارة شؤونها المختلفة.

إن إدارة المعرفة تتيح للعاملين في المؤسسة قنوات وفعاليات تشجع على الإبداع. كما أن إدارة المعرفة تساعد على حصر معرفة المؤسسة للاستفادة منها والمشاركة بها ونقلها إلى الموظفين الذين هم في حاجة إليها لأداء أعمالهم بفاعلية وبكفاءة، باستخدام الإمكانيات الحديثة وتكنولوجيا المعلومات بأكبر قدر ممكن. وهناك من يرى أن إدارة المعرفة هي مفهوم ومنهج يستخدم تقنية المعلومات كأداة للتجميع ومشاركة المعلومات والخبرات وليست أداة من أدوات تقنية المعلومات، لذا فإن مفهوم إدارة المعرفة يمكن تطبيقه في جميع المجالات والأعمال وليس في الشركات والمؤسسات فقط.

الماضي- والمستمر إلى الآن- ظهرت حاجة لاستثمار وحسن استغلال هذه المعلومات، فظهر علم جديد يعرف بإدارة المعرفة، والذي يقصد به التقنيات والأدوات والموارد البشرية المستخدمة لجمع وإدارة ونشر واستثمار المعرفة ضمن المؤسسة، بما يحقق أهدافها التي تسعى إليها. كما أنها المرجع الرئيسي لبناء القرارات، ووضع الخطط، وتحديد الأهداف المستقبلية.

وظهر العديد من التعريفات التي تبين مفهوم إدارة المعرفة ودورها في المؤسسات، وقد تشابه أغلبها في تعريف إدارة المعرفة على أنها جمع خبرات العمل السابقة وخبرات الموظفين ووضعها في إطار يسهل استثمارها بطريقة أفضل، وذلك من خلال نشرها لبقية العاملين في المؤسسة لإحسابهم المهارات التي يحتاجون إليها في أداء مهامهم على أكمل وجه. وهناك تعاريف تحاول أن تحدد بدقة مفهوم «إدارة المعرفة» فقد عرفها «سكاريم» وهو أحد أبرز من تناول مفهوم إدارة المعرفة، بأنها «الإدارة النظامية والواضحة للمعرفة والعمليات المرتبطة بها والخاصة باستحداثها، وجمعها، وتنظيمها، ونشرها، واستخدامها واستغلالها، وهي تتطلب تحويل المعرفة الشخصية إلى معرفة تعاونية يمكن تقاسمها بشكل جلي من خلال المنظمة».

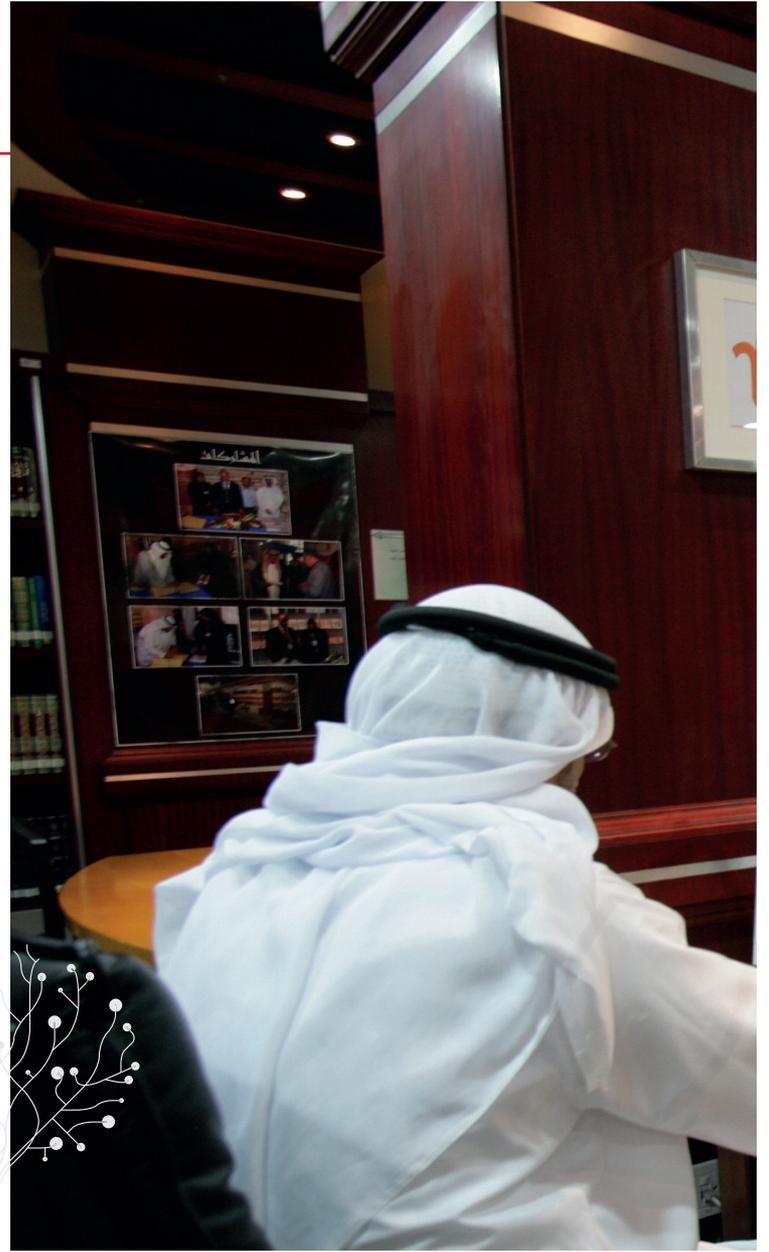
وقد قسمت المعرفة إلى نوعين، النوع الأول هو المعرفة الضمنية والذي يعرف بمخزون الخبرات والتجارب التي



المنظومة المعرفية في محاكم دبي

المعرفة المؤسسية في محاكم دبي:

لقد سخرت محاكم دبي كل إمكانياتها لتحقيق الرؤية التي تسير عليها، وهي الريادة في عمل المحاكم من خلال التعامل مع المعرفة باعتبارها أحد أهم الموارد، والتي تحتاج الكثير من العناية لتحقيق ريادتها. لذلك تم إنشاء وحدة تنظيمية متخصصة رسالتها إدارة المعرفة بكفاءة وإبداع تعزز من القدرات التنافسية لمحاكم دبي، وتعينها على تحقيق رسالتها في المجتمع. ويعد القطاع





وتبويب ونشر المعلومات والخبرات والتجارب المتعلقة بالعمل القضائي، بواسطة الجهاز القضائي أو الإداري، والمبادئ التي أرستها المحاكم العليا، والتشريعات والقوانين والمراسيم، بالإضافة إلى أدلة العمل والإجراءات، والنشرات الإحصائية، ومحاضر الاجتماعات، والتقارير الدورية وأفضل الممارسات والتجارب. حيث إن العمل القضائي صناعة تمثل الجهد الذهني فيه جوهرأ ليس له بديل، كما تمثل الخبرات الذهنية المترجمة لدى العاملين في هذا المجال ثروة معرفية لا يمكن تجاهل أهميتها أو قيمتها المهنية، لذا كان لزاماً على جميع الأجهزة القضائية جعل هذا المفهوم الحديث ضمن أولويات جهود تنظيم وتطوير العمل القضائي لما له من أثر عظيم في الارتقاء بجودة أعمال المحاكم بشكل عام.

القضائي من أكثر المجالات اعتماداً على الحصيلة المعرفية التي تتسلح بها الموارد البشرية العاملة في هذا المجال سواء كانوا قضاة أو إداريين. فتلك الحصيلة عادة ما تكتسب وتتراكم في أذهان مختلف فئات المشاركين في هذه الصناعة المهمة، وهي صناعة العدالة بعد جهود مؤسسية وفردية من التعلم والتدريب والممارسة. وبناءً عليه واعتماداً على مفهوم إدارة المعرفة يظهر جلياً أهمية الاعتناء بهذه الحصيلة وإدارتها بشكل علمي وعملي يوفر للجهاز القضائي قدرات أكبر للنهوض بواجباته في المجتمع.

ويمكن تعريف إدارة المعرفة في العمل القضائي بأنها العملية التي يتم من خلالها تخطيط وتنظيم وتنفيذ المبادرات والبرامج التي تساعد في استخلاص وتجميع



وكيفية تطبيقها للارتقاء بالعمل القضائي والإداري معاً. ويسهم قسم إدارة المعرفة في إضافة مقومات إدارة المعرفة ومكوناتها، وتنويع مصادرها وآليات نشرها وإيصالها للمستهدفين على نحو مؤسسي ومنهجي واضح يتوافق مع المعايير المعمول بها في هذا المجال. بالتوافق مع رؤية محاكم دبي ورسالتها واستراتيجياتها. كما يتولى القسم مسؤولية نشر ثقافة المعرفة في محاكم دبي وتعميمها ونشرها والمثابرة على متابعة وصول المعرفة إلى كافة العاملين بالمحاكم والتثبت من تأثيرها الإيجابي على أدائهم للوصول إلى أداء التميز. ويتألف قسم إدارة المعرفة بمحاكم دبي من شعبتين هما شعبة نشر المعرفة وهي المسؤولة عن تطوير المفاهيم المعرفية ونشرها في الوحدات التنظيمية في المحاكم والإشراف على تطبيقها بما يتوافق مع مهام هذه الوحدات مستخدمة بذلك الوسائل المتاحة كافة، وشعبة

قسم إدارة المعرفة:

أدرجت القيادة العليا في محاكم دبي أهمية الثروة المعرفية لدى العاملين بالمحاكم ودورها في الارتقاء بالعمل القضائي والإداري لديها، فأنشأت قسماً يتولى التخطيط والتنظيم وتنفيذ المبادرات والبرامج وكافة العمليات المتعلقة بإدارة المعرفة المؤسسية للاستفادة منها بأفضل السبل المتاحة. ويهدف قسم إدارة المعرفة في محاكم دبي إلى وضع السياسات والمنهجيات الخاصة بإدارة المعرفة والإشراف على تنفيذها، فقد أوكلت إلى القسم عملية تحديد المعرفة في الوحدات التنظيمية وحصرها والمشاركة في تصنيفها وتحديثها وتقييمها، وإعداد الدراسات والبحوث حول أدوات إدارة المعرفة



ومجموعة من مسؤولي الشعب. وتعد هذه الفرق فرصة ميدانية للجميع لتبادل المعرفة حول موضوعات تمس مختلف جوانب العمل المهني في محاكم دبي. وإلى جانبها توجد قائمة طويلة من فرق العمل واللجان الدائمة التي تشكل سنوياً لتتصدى لمهام محددة وتضم في عضويتها أعضاء تحرص الدائرة على تغييرهم وتنوع خبراتهم ومستوياتهم الوظيفية بما يحقق غاياتنا في إدارة المعرفة والغايات الرئيسية لهذه الفرق.

مجالس الرأي:

تعقد محاكم دبي لقاءات دورية تجمع القيادات القضائية والادارية والمختصين من محاكم دبي أو من خارج المنظومة القضائية تحت عنوان «مجالس الرأي»، وهي منبر لإدارة المناقشات وتبادل الآراء وصياغة أفضل التوصيات حول مختلف الموضوعات ذات العلاقة بالشأن القضائي أو الإداري أو غيرها من الموضوعات المتعلقة

المكتبة القانونية التي تشكل قاعدة بيانات معرفية ورقية وإلكترونية تشمل القوانين المعمول بها وتحديثاتها بشكل متجدد تشمل أهم المؤلفات والمراجع في الشريعة والفقه والقوانين وعلوم الإدارة بما يمكن العاملين في المجال القانوني من الاستفادة منها.

العمل الجماعي في محاكم دبي وإدارة المعرفة:

في محاكم دبي يتجلى للعمل الجماعي بعد إضافي لا يقل أهمية عما هو مستقر من أبعاد مهمة لهذا المنهج في العمل بشكل عام. لا يتنبه الكثيرون إلى أهمية فرق العمل واللجان - إذا ما تم ضمان فاعليتها - في إتاحة الفرصة لتبادل المعرفة وتدويرها في المؤسسة مما يساعد على صناعة القرارات بناءً على معلومات ومعرفة أكثر مصداقية وثقة. كما تتيح هذه الفرق واللجان فرصة انسياب المعرفة من الأعضاء أصحاب التجارب والخبرات إلى الأعضاء الأقل حظاً من التجربة والخبرة. ولتعزيز هذه السياسة وتأكيدا تتعدد في محاكم دبي فرق العمل واللجان التي تجمع فئات مختلفة من العاملين تخصص في مجالات مختلفة من العمليات والمهام.

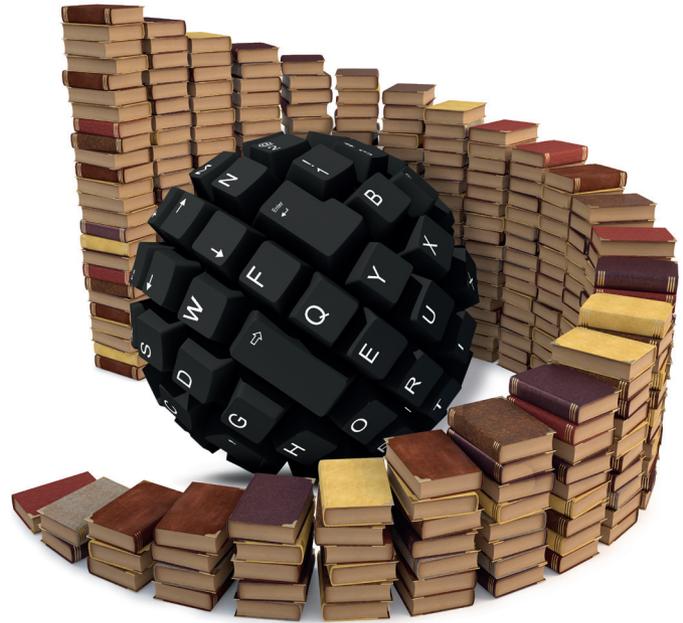
ويعد فريق القيادة الذي يضم رؤساء المحاكم الثلاث وجميع مدراء الإدارات، وإلى جانبه فريق التحول الاستراتيجي في القطاع القضائي قمة فرق العمل القيادية في محاكم دبي. وإلى جانبها يوجد فرق تطوير العمل المؤسسي في جميع المحاكم والإدارات، وهي تتشكل في المحاكم الثلاث من رؤساء الدوائر ومجموعة من أكثر القضاة خبرة، وفي الإدارات من رؤساء الأقسام

وتهتم هذه اللقاءات بالشؤون الخاصة بعمل المحاكم والقضاء بشكل عام، وتدارس التحديات المعاصرة والمستقبلية التي تواجه المحاكم والأجهزة الحكومية في إمارة دبي ودولة الإمارات بشكل عام، وقضايا المجتمع ذات العلاقة بشأن القضاء وعمل المحاكم. وتعقد مجالس الرأي للقاءات الطاولة المستديرة التي تنظم على هامش زيارات الوفود الرسمية لمحاكم دبي، أو لتدارس المستجدات على الساحة القضائية أو الإدارية على المستوى المحلي أو الوطني أو العالمي، بالإضافة إلى مناقشة أي موضوع أو مقترح من فريق القيادة وفريق التحول الاستراتيجي في القطاع القضائي في محاكم دبي.

أسبوع إدارة المعرفة:

تنظم محاكم دبي سنوياً أسبوعاً خاصاً حول مفهوم إدارة المعرفة. يتم خلال هذا الأسبوع تنظيم العديد من الفعاليات الإبداعية والابتكرة والتي تهدف في مجملها إلى تحقيق العديد من الأهداف في مقدمتها نشر ثقافة الاهتمام بالمعرفة باعتبارها مورداً مهماً من الموارد الإدارية. تتنوع فعاليات أسبوع إدارة المعرفة وتتعدد لتشمل فعاليات تسلط الضوء على إبداعات ومواهب العاملين في محاكم دبي، إلى جانب فعاليات أخرى تسلط الضوء على الأساليب وأفضل الممارسات في مجال إدارة المعرفة. ولا تقتصر المشاركة في هذه الفعاليات على الموظفين والعاملين في محاكم دبي. فهناك فعاليات وبرامج تستقطب ويشارك فيها الشركاء الاستراتيجيون للمحاكم كالمحامين والخبراء وغيرهم من أعوان القضاء.

بالمحاكم أو قضايا المجتمع، وتسعى إلى جمع أفضل الآراء والأفكار من أجل الوصول إلى أفضل النتائج. كما تهدف هذه اللقاءات إلى تشجيع الحوارات المهنية البناءة والمناقشات التطويرية في أجواء تسودها حرية التعبير، وجمع أكبر قدر من الآراء والمقترحات المدروسة في مختلف الموضوعات التي من شأنها الارتقاء بالعمل في المحاكم والمساهمة بجهود فكرية تدعم مسيرة التحسين والتطوير المستمر وتعزيز المشاركة وبناء روح الفريق بين مختلف فئات العاملين في محاكم دبي والشركاء من مختلف الجهات.



إدارة المعرفة وتطبيقاتها الإلكترونية

تزخر محاكم دبي بأحدث التقنيات والبرمجيات التي من شأنها تسهيل وتسريع العمليات القضائية، وهي إحدى الأدوات الرئيسية المستخدمة لإدارة المعرفة المؤسسية في المحاكم، فالعمليات كافة تدار وتحفظ في النظام الإلكتروني الذي يمتد ليصل إلى المتعاملين من خلال عدد كبير من التطبيقات.



الموقع الرسمي لمحاكم دبي



نظام القاضي الإلكتروني

إدارة الأداء الإلكتروني. وتعد هذه الأنظمة والخدمات الإلكترونية - بالنسبة لكل قاضٍ في محاكم دبي - بيئة معرفية إلكترونية إلى جانب كونها بيئة لإنجاز الأعمال والمهام القضائية. فهذه الأنظمة والخدمات تساعد على الوصول إلى المعلومات والبيانات إلى جانب أحكام المحاكم والقضاة الحالية والسابقة. وهذه الأخيرة تعد مخزوناً معرفياً ثرياً يتم الرجوع إليها والاستفادة منها بشكل روتيني.

الموقع الرسمي لمحاكم دبي (www.dc.gov.ae):
يقدم الموقع الرسمي لمحاكم دبي العديد من الخدمات الإلكترونية التي تتجاوز الـ ٤٠٠ خدمة لتعبر عن مدى تطورها ودعمها للتحول الإلكتروني في تقديم الخدمات، ويتميز موقع

نظام القاضي الإلكتروني في محاكم دبي:
منظومة القاضي الإلكتروني هي شبكة من التطبيقات والنظم والأدوات الإلكترونية، تضم ما يقارب (١٤) نظاماً إلكترونياً. تشمل هذه الأنظمة الأدوات والإجراءات والتقنيات التي يعتمد عليها القضاة في محاكم دبي للقيام بمهامهم القضائية وهي: نظام التراسل والتواصل الإلكتروني، ونظام المعلومات الإلكتروني، ونظام المعرفة الإلكتروني، والمكتب الإلكتروني لقضاة المحاكم، ونظام تسجيل القضايا عن بعد، ونظام الدفع الإلكتروني، ونظام الأرشيف الإلكترونية، ونظام الجلسات الإلكترونية، ونظام إدارة القضايا إلكترونياً، ونظام تسجيل الأحكام إلكترونياً، ومنظومة خدمات المحامين الإلكترونية، إلى جانب خدمات الأطراف الإلكترونية، ونظام

والزمان المناسبين لإتمام المعاملة من خلال مكاتب خاصة لتقديم الخدمات الإلكترونية.

بوابة إدارة المعرفة الإلكترونية:

تعتبر بوابة إدارة المعرفة الإلكترونية الأداة الرئيسية لإدارة المعرفة لدى العاملين في محاكم دبي فباستخدام تقنية «الإنترنت» سخرت محاكم دبي هذه البوابة لتناسب مع احتياجات مختلف الوحدات التنظيمية ولتكون قاعدة معلومات وبيانات تسهم في الارتقاء بالأداء العام في المحاكم. وتضم البوابة عدداً من الأبواب الخاصة بكل وحدة تنظيمية من المحاكم والإدارات منها باب الهيكل التنظيمي وباب مؤشرات الأداء ونسب الإنجاز والإحصائيات وباب الخطط التشغيلية، وكلف عدد من المنسقين في كل إدارة لمتابعة هذه الأبواب وتحديثها بشكل مستمر، كما تقدم البوابة صفحات خاصة بالعاملين في المحاكم لتوثيق المعارف الضمنية لديهم مما يساهم في تنميتها واستثمارها بالشكل الأمثل.

وتضم البوابة باباً للتشريعات والمبادئ القانونية والتي تعد أحد أهم مصادر المعرفة القانونية وأكثرها تداولاً في المحاكم، بالإضافة إلى باب القيادة والذي تشمل كل القرارات ومحاضر الاجتماع الخاصة بالقيادة العليا في محاكم دبي بالإضافة إلى باب خدمات الموظفين والذي يشمل عدداً من الخدمات التي تقدمها الوحدات التنظيمية لموظفي المحاكم، قائمة خاصة بالأرقام المباشرة للعاملين بالمحاكم وذلك لاختصار عملية البحث عن هذه الأرقام والوصول إلى أصحابها بسهولة ويسر.



بوابة إدارة المعرفة الإلكترونية

محاكم دبي بتقديمه خدماته لمختلف الفئات، فهو يقدم حسابات خاصة بالقضاة لمتابعة القضايا الموكلة إليهم ومواعيد جلساتهم، كما يقدم حسابات خاصة بالمحامين لمتابعة قضاياهم وجدول مواعيد الجلسات ومتابعة الطلبات وتنفيذها، كما يقدم الموقع حسابات خاصة بأطراف القضايا لمتابعة سير قضاياهم. كما يوفر الموقع خدمات خاصة بالخبراء، فهي توفر لهم سهولة متابعة أعمالهم والاستفسار عنها ومعرفة متطلباتها. ويضم الموقع خدمات الكاتب العدل الإلكترونية التي تعد الأولى من نوعها في العالم، ومن أبرز هذه الخدمات النماذج الإلكترونية لمعاملات الكاتب العدل، واستقبالها طيلة أيام الأسبوع، ومراجعتها وتدقيقها وإنجازها في دقائق، مع إمكانية اختيار الفرع

نظام نبراس للمعلومات الإلكترونية:

هو نظام التوجيه الإلكتروني للمتعاملين الذي يهدف إلى توفير المعلومات الشاملة عن مواقع المرافق في المحاكم بتقنية ثلاثية الأبعاد مما يسهم في مساعدة المتعامل في عملية البحث عن وجهته في أروقتها، كما يتيح الجهاز للمتعاملين الحصول على المعلومات الخاصة بقضاياهم ومتابعتها، ويضم الجهاز شرحاً للخدمات التي تقدمها محاكم دبي وأهم متطلبات تنفيذها.

تطبيقات الهواتف الذكية:

أطلقت محاكم دبي سلسلة من التطبيقات الإلكترونية الخاصة بالهواتف الذكية «البلاك بيري، والآي فون، والأندرويد» يمكن الحصول عليها من متاجر التطبيقات الخاصة بكل نوع، وتحوي هذه التطبيقات مجموعة من الخدمات التي تمكن المتعاملين متابعة قضاياهم والاطلاع على إجراءات محاكم دبي وخدماتها ومتطلباتها.

البريد الإلكتروني:

يعتبر البريد الإلكتروني أداة رئيسية للتواصل بين العاملين بالمحاكم كافة، حيث تتيح لهم الاطلاع على القرارات والمهام والتكاليف بكل سهولة ويسر، ويعد البريد الإلكتروني وسيلة اتصال سريعة وسهلة، حيث يصل البريد الإلكتروني إلى صندوق بريد المرسل إليه في ثوان أو دقائق. كما أنه يحفظ وقت وتاريخ الرسائل مع إمكانية إرسال أكثر من رسالة لأكثر من شخص في وقت واحد، ويمكن الاطلاع عليه وقراءته في أي وقت وفي أي مكان.

التواصل بالهواتف الذكية - أجهزة البلاك بيري:

بدأت محاكم دبي في عام ٢٠٠٩ التواصل باستخدام الهواتف الذكية «البلاك بيري» بين رؤساء المحاكم وأعضاء السلطة القضائية ومديري الإدارات ورؤساء الأقسام مما أتاح لهم التواصل بشكل أكبر من خلال الخصائص المتاحة في مثل هذه الأجهزة، حيث أصبح بالإمكان متابعة المهام الإدارية وتنفيذها والاطلاع على التقارير والقرارات والبريد الإلكتروني في أي وقت ومن أي مكان دون الحاجة للتواجد في المكتب.

نظام خدمات تقنية المعلومات:

يتيح نظام خدمات تقنية المعلومات لموظفي المحاكم إمكانية الإبلاغ عن الأعطال التقنية المتعلقة بالحاسب الآلي والبرامج الإلكترونية. كما يوفر النظام إمكانية متابعة حل المشاكل بالتنسيق مع قسم المساندة في إدارة تقنية المعلومات، ويسهم هذا النظام في وضع جدول الأولويات في حل المشكلات التقنية في أروقة المحاكم مما يسهم في تسريع حل الأعطال الرئيسية وخاصة المرتبطة بالمتعاملين الخارجيين.



تطبيقات الهواتف الذكية

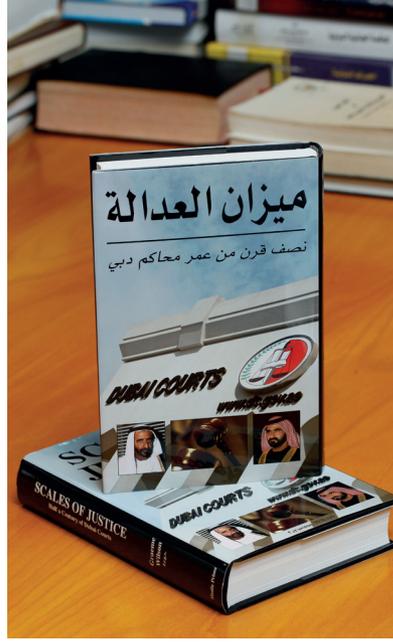


إصدارات المعرفة في محاكم دبي

تصدر محاكم دبي مجموعة من الإصدارات التي تعتبر مرجعاً لأصحاب القرار والعاملين في المجال القانوني، وذلك لما تحتويه من معرفة تسهم في رسم صورة أوضح للعمل القضائي بكل تفاصيله، مما يسهم في تطوير هذا القطاع بناءً على ما تم حصره من معرفة على مر الزمن.



المكتبة القانونية



الإصدارات



النشرات التعريفية

موقع محاكم دبي مع توفر خاصية البحث للوصول إلى الأحكام المطلوبة بشكل سهل وميسر. وقد طورت محاكم دبي بالتعاون مع النيابة العامة بدبي برنامج «مبادئ» إلكترونياً في متجر آبل والذي يدعم أجهزة iPad و iPhone وذلك لخدمة رجال القانون بمختلف تخصصاتهم من قضاة ووكلاء نيابة والمحامين، ويتضمن البرنامج الأحكام والمبادئ القانونية في المواد الجزائية والمدنية والتجارية والعملية والأحوال الشخصية الصادرة عن محكمة التمييز في محاكم دبي. يتضمن البرنامج خاصية

مجموعة المبادئ والأحكام الصادرة عن محكمة تمييز دبي:

تعتبر مجموعة المبادئ والأحكام الصادرة عن محكمة تمييز دبي أداة قيمة للقضاة لتسهيل عملهم و سرعة الوصول إلى المعرفة المطلوبة لاتخاذ القرارات والأحكام المناسبة، وذلك بالرجوع إلى السوابق القضائية وما تم اتخاذه بشأنها من قبل أعلى مراحل التقاضي في الإمارة وهي محكمة التمييز، كما يمكن للقضاة الوصول إلى محتوى هذا الإصدار في نسخته الإلكترونية على

والمتغيرات والأحداث التي تمر بها المحاكم في كل عام، حيث إنه يستعرض ويحلل نتائج أداء المحاكم فالقطاعين القضائي والإداري. ويسهم التقرير السنوي في تقديم مرجع متوافق مع المعايير العالمية للجهات الحكومية والأكاديمية والمنظمات المعنية لقياس الأداء، ولتعزيز مبدأ الشفافية الذي تتبناه محاكم دبي. ويعد التقرير الإحصائي السنوي موجهاً للقرارات والسياسات العامة بالمحاكم، ومصدراً رئيسياً للوقوف على الإيجابيات كافة وطرق المحافظة عليها والارتقاء بها والسلبيات وكيفية تجاوزها. ويهدف التقرير إلى نشر النتائج الإحصائية للجهات ذات العلاقة والاهتمام المشترك، حيث إنه يعد مرجعاً إحصائياً للجهات الحكومية والجامعات والمؤسسات المحلية والدولية.

النشرات التعريفية للطلبات والخدمات:

أصدرت محاكم دبي ٣٢ نشرة تعريفية تتضمن أهم الخدمات والإجراءات التي تقدمها المحاكم باللغتين العربية والإنجليزية. وتتضمن كل نشرة نبذة تعريفية عن الخدمة والمتطلبات والخطوات اللازمة لتنفيذها، وقد قامت محاكم دبي بإعادة إصدار هذه النشرات وتحديثها بعد مراجعة دقيقة للإجراءات. تتوفر هذه النشرات أمام المدخل الرئيسية لمبنى محاكم دبي وأفرع الكاتب العدل في الطوار والبرشاء وفرع دائرة التنمية الاقتصادية.

بحث متقدمة وسريعة الاستجابة، ويتميز البرنامج بإمكانية الاطلاع على القاعدة القانونية وموجزها ونص الحكم التفصيلي. كما يمكن البحث من خلال فهرس المواضيع أو عن طريق رقم الطعن والسنة والنوع أو البحث عن طريق جملة أو كلمة أو رقم المادة القانونية.

المكتبة القانونية في محاكم دبي:

تم إنشاء المكتبة القانونية لمحاكم دبي عام ١٩٨١، وهي واحدة من أهم المكتبات التخصصية في مجال القانون على مستوى الدولة، وذلك من حيث المحتوى المعرفي. وتشمل المكتبة القانونية في محاكم دبي القوانين الاتحادية والمحلية والتشريعات التي تجاوزت ٧٠٠ قانون وتشريع ومرسوم وقرارات، بالإضافة إلى الأوامر المحلية. كما وفرت المكتبة أنظمة متطورة للبحث عن العناوين. وتعتبر المكتبة القانونية بمحاكم دبي المحتضن الرئيسي لإصدارات القضاة العاملين في المحاكم. كما أنها تقوم بإعداد العناوين والمجموعات التخصصية التي يتم توزيعها ونشرها من خلال مشاركتها في أكثر من ستة معارض سنوياً، أهمها معرض الشارقة وأبوظبي الدوليان للكتاب.

كتاب التقرير الإحصائي السنوي:

يعد التقرير السنوي لمحاكم دبي توثيقاً لكل الجهود



